

إضاءة على 25 السياسة الاجتماعية



آسيا والباسيفيكي: تلبية الاحتياجات المعقدة من خلال ضمان اجتماعي مُجدد ومبادر

تتميز نظم الضمان الاجتماعي في مختلف أنحاء آسيا والباسيفيكي بقدراتها على وضع وإنجاز التدابير الخاصة بكل حالة من الحالات والتي تخفف من المخاطر إذ أنها قد أصبحت جاهزة وقادرة على التكيف مع بيئة العمل المتغيرة من خلال استشرافها للمستقبل. من منظور إيجابي، ثمة نظرة واثقة نحو هذا المستقبل تستوحى من خلال الدليل الذي وفرته الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) على التطورات والاتجاهات الأخيرة التي شهدتها مختلف نظم الضمان الاجتماعي في الإقليم. فتوسعة الشمول التي تستهدف في الغالب الفئات الأكثر ضعفاً أمام الأخطار آخذة بالتحول إلى حقيقة على أرض الواقع؛ هناك سعي متزايد للمبادرة بجهود التدخل المبكر للوقاية من الأحداث المحيطة واستيعاب آثارها بما فيها الكوارث الطبيعية. هذا مع العلم أن التحديات الجديدة الناجمة عن التعقيدات المتفاقمة والإستفهامات المحيطة بالتغير الاجتماعي، والديموغرافي، والبيئي تتطلب استجابات تتجاوز حدود الاستدامة لتكون أكثر إبداعاً وابتكاراً. كما تخلص هذه الإضاءة إلى أن التوسع في اعتماد أحدث أساليب الإدارة وتطبيقها لدى إدارات الضمان الاجتماعي ما هو إلا خطوة أخرى رئيسية نحو التوسع في إدخال الحيوية على نظم الضمان الاجتماعي عبر الإقليم.

هانس - هورست كونكولسكي - الأمين العام للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)

هذه الإضاءة

- تؤكد على أن الضمان الاجتماعي في آسيا والباسيفيكي قادر على توسعة الشمول لتغطية الفئات المستضعفة
- تدعم برامج الضمان الاجتماعي في الإقليم من خلال التدخلات المبكرة والاستشرافية لمعالجة التحديات الجديدة وتلبية المطالب المعقدة
- تكشف عن الطريقة التي تنصدي فيها نظم الضمان الاجتماعي لمجموعة واسعة النطاق من الصدمات، والأزمات، والكوارث الطبيعية.
- تكشف عن كيفية تحسين الخدمات التي تقدمها إدارات الضمان الاجتماعي في الإقليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة الحديثة.

أهمية التدخلات المبكرة والاستشرافية

هناك المزيد من البراهين على أن نظم الضمان الاجتماعي القطرية في آسيا والباسيفيكي آخذة باعتماد مواقف أكثر قدرة على توقع المخاطر والوقاية. هذه هي النتيجة التي تضمنها تقرير جديد صادر عن الإيسا بعنوان: آسيا والباسيفيكي: تلبية الاحتياجات المعقدة من خلال ضمان اجتماعي مُجدد ومبادر. كما يؤكد التقرير على أن هذا التحول في أوساط إدارات الضمان الاجتماعي على اختلافها ناجم في جزء كبير منه عن الحاجة إلى معالجة ثلاثة تحديات سياقية.

تشرذم سوق العمل

لقد أدى التحول السريع الذي تشهده الاقتصادات في سياق العولمة إلى زيادة المرونة في سوق العمل، وقصر فترات عقود العمل، وارتفاع وتيرة

تدفع المهاجرين. إحدى النتائج التي تمخض عنها هذا الحال هي ضبابية وضع التشغيل ما أدى إلى زيادة في نسبة القوة العاملة في الإقليم المنخرطة في الاقتصاد غير المنظم منذ التسعينيات من القرن الماضي. استجابة لهذا الوضع، نجح العديد من نظم الضمان الاجتماعي في تحويل إجراءاته وعملياته الإدارية نحو اعتماد تدابير جديدة للسياسات بهدف توسعة الشمول الفاعل للأفراد المتأثرين بهذه التغييرات.

حقائق وأرقام رئيسية

- يضم إقليم آسيا والباسيفيكي الغني بتنوعه أكثر من ٦٠ بالمائة من سكان العالم بالإضافة إلى دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل جمهورية كوريا واليابان ودول أخرى منخفضة الدخل مثل كمبوديا وميانمار. يتسم الإقليم بتباينات واسعة النطاق في معطياته مثل هيكل سوق العمل، ومستويات التنمية الاقتصادية، ونضج برامج الضمان الاجتماعي فيه.
- حوالي ١,١ بليون شخص أو ٦٠ بالمائة من العاملين في آسيا والباسيفيكي يعملون في ظروف هشة تتسم عادة برداء الجودة، وعدم الإنتاجية، وفرص عمل ضئيلة المرود، وحماية اجتماعية ضئيلة أو حتى معدومة.
- تتباين مستويات التغطية بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية تبايناً واسع النطاق عبر مختلف أنحاء الإقليم إذ تتراوح عادة بين التغطية الشاملة لسكان الدول الأعلى دخلاً ٥ - ١٠ بالمائة من السكان في بعض الدول الأقل دخلاً.
- يقدر الإنفاق على الصحة العامة والضمان الاجتماعي بـ ٥,٣ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي (باستثناء غرب آسيا) مقارنة بـ ١٠,٢ بالمائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.
- عدد من الدول يعمل على توسعة الشمول للسكان بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص، وسكان الأرياف، والعمال المغتربين والوافدين.
- في حين أن معدل نمو سكان الحضر وصل إلى ٢ بالمائة في السنة في آسيا والباسيفيكي بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، تباينت نسبة التطوير والتحول الحضري في العام ٢٠١٠ بشكل واسع عبر الإقليم إذ تراوحت من ٧٥ بالمائة كمعدل في الدول ذات الدخل المرتفع إلى ٢٧ بالمائة في الدول الأقل تقدماً.
- من بين الـ ٤,٢ بليون نسمة يعيشون في آسيا والباسيفيكي، ٥٧ بالمائة يعيشون في مناطق ريفية مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى ٤٩ بالمائة.

دوائر الاختصاصات المكانية والإدارية. هناك تحد يتمثل في التأكد من وجود تغطية الضمان الاجتماعي لأفراد العائلة الذين يتركهم العمال المسجلون وراءهم عندما يهاجرون. بالمقابل، التدفق المتزايد للمهاجرين عبر الحدود يمثل تحديات محددة سواء كانت ثنائية أو إقليمية بالنسبة للنواحي الإدارية وتلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

ارتفاع أعداد حالات الأمراض غير المنقولة

نسبة الإصابة بالأمراض غير المنقولة مثل السكري، والسرطان، والسمنة، والضغط الناجم عن العمل آخذة بالارتفاع السريع في الإقليم ما يرفع عدد التحديات التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي. أولاً، ارتفاع نسبة التكاليف الطبية وتكاليف العجز ضمن نفقات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وثانياً، تراجع نشاط سوق العمل ومستويات الإنتاجية ما يؤثر سلباً على دخل الضمان الاجتماعي. تركزت استجابات العديد من نظم الضمان الاجتماعي إلى هذا التحدي - كما في ماليزيا - على تعزيز دور الصحة الوقائية ودعم مبادرات تدابير العودة إلى العمل.

شيخوخة السكان

منذ السبعينيات من القرن الماضي، انخفضت معدلات الولادات انخفاضاً كبيراً في عدد من دول الإقليم وبخاصة في شرق آسيا. في الوقت ذاته، ما زالت توقعات الحياة تواصل ارتفاعها ما يعكس انتشار الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى انخفاض مستويات الفقر بشكل ملحوظ. على الرغم من أن توقع الحياة الأطول يعتبر تطوراً إيجابياً، إلا أنه يمثل تحدياً للضمان الاجتماعي (بخاصة برامج التقاعد والإعاقاة) وتمويل الرعاية الصحية.

تفرض شيخوخة السكان (الشيخوخة الديموغرافية) أسئلة محددة بالنسبة لتصميم منافع الشيخوخة وتمويلها المستدام ليس أقلها ما تتسبب به نسب الاعتماد على النظام (الضمان الاجتماعي) الآخذة بالتفاقم أكثر فأكثر. استجابة لذلك، عمل العديد من الدول على اعتماد إصلاحات التقاعد التي لا بد - في أغلب الأحيان - من تطبيقها تدريجياً وعلى مراحل علماً أن هذه الإصلاحات قد تركزت على رفع سن التقاعد. لكن مضامين هذه التغييرات لا تخلو من التعقيد إضافة إلى ما تثيره من مسائل تخص تمويل المنافع ومستويات ما سيتم دفعه منها؛ إنها مسألة إحقاق العدالة وإنصاف الأجيال المتتالية.

الإنجازات الرئيسية في توسعة الشمول

نسبة العمال في الاقتصاد غير المنظم آخذة بالارتفاع في الإقليم. في الغالب لا يكون هؤلاء العمال مسجلين في نظم الضمان الاجتماعي أو مشمولين بالتغطية التي توفرها. الأمر لا يقتصر على مطلب حقوق الإنسان الداعي إلى توسعة الحماية الاجتماعية لهؤلاء العمال وحسب، بل ويتعداه إلى توفير المنافع والخدمات اللازمة لهم بما يوفر قاعدة سليمة لدعم النمو الاقتصادي والتلاحم أو التماسك الاجتماعي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة أمثلة ملحوظة على التوسعة السريعة للشمول في مختلف فروع الضمان الاجتماعي بما في ذلك العمال المهاجرين والعمال في الاقتصادات الريفية وغير المنظمة. من هذه الأمثلة:

- التوسع في نطاق شروط الأهلية وتيسير عملية دفع الاقتطاعات. في الصين، على سبيل المثال، نسبة الاقتطاع من العاملين لحسابهم الخاص منخفضة مقارنة بالموظفين الذين يعملون مقابل راتب وهناك مرونة في الأساس الذي تستند إليه الاقتطاعات بناء على المنطقة.

يتمثل أحد الأهداف التنمائية الأهمية بالنسبة للضمان الاجتماعي بتوفير خدمة أفضل لعمال ضمن فئات العمل غير المنتظم. على سبيل المثال، التغييرات في قاعدة الأهلية، وتخفيف متطلبات التوظيف، والحد الأدنى من الخدمة أدت جميعها إلى تيسير توسعة الشمول وضم عدد متزايد من العمال. كما لوحظت الآثار الإيجابية لقواعد المنفعة وحساباتها المبسطة، وربط متطلبات تحصيل الاقتطاعات (المساهمات) بنماذج الكسب السائدة في أوساط هؤلاء العمال. بالطبع، لإنجاح البرامج المعتمدة على الاقتطاعات، تستدعي الضرورة إنشاء وتطبيق آليات مراقبة فاعلة لفرض الالتزام بدفع المساهمات.

في العام ٢٠١٠، كان الإقليم مضيفاً لـ ٥٣ مليون مهاجر يمثلون ما نسبته ١,٣ بالمائة من إجمالي عدد السكان في الإقليم و ٢٥ بالمائة من إجمالي سكان العالم المهاجرين. في بعض الدول مثل الهند والصين، يفرض العمال المهاجرون في الداخل تحديات إدارية كبيرة. تشمل هذه التحديات على تطوير حلول لتجنب تكرار تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي لأكثر من مرة، أو عدم تسجيلهم على الإطلاق حيث أنهم يهاجرون ويتنقلون بين مختلف

- زيادة الاعتراف بالصعوبات التي يواجهها بعض العمال في التسجيل بما فيها بُعد أماكن عملهم وعدم قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية. تمت مجابهة هذه التحديات من خلال زيادة حضور إدارة الضمان الاجتماعي عبر المكاتب المتنقلة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من خلال العمل مع مندوبي العمال. على سبيل المثال، يعمل كل من الأردن وسريلانكا على تطبيق نظم طوعية تستهدف المغتربين العاملين خارج الوطن.
- تنسيق استراتيجي أفضل بين مؤسسات الحكومة على الصعيدين المحلي والوطني لضمان سلامة توزيع المنافع كما هو الحال في فيتنام.
- اتجاه ملحوظ نحو التغطية الشاملة مع إعطاء الأولوية للتوسع في نطاق الحصول على الرعاية الصحية (الصين، أندونيسيا، فيتنام، وتايلاند). كان لا بد لهذه الجهود أن تقترن في أغلب الأحيان بتدابير إدارية مصاحبة لها بما في ذلك استخدام بطاقات الهوية.

الاستجابة للصدمة، والأزمات، والكوارث الطبيعية استجابة فاعلة

أصبح ينظر إلى الضمان الاجتماعي في الإقليم وبشكل متزايد على أنه عنصر مهم في الاستجابة إلى الآثار المعقدة المترتبة على الصدمات التي يصعب التنبؤ بها، وهي في الغالب صدمات قصوى، والأزمات، والكوارث الطبيعية. في العديد من الدول، يتم القيام بهذا الدور الابتكاري بالتوازي مع دور آخر أكثر تقليدية يتمثل في توفير استجابات جماعية للمخاطر التي تتهدد دورة الحياة وسوق العمل.

الصدمة الاقتصادية والاستجابات المركزة على التشغيل

على الرغم من وجود اعتقاد بأن آثار الأزمة العالمية كانت أقل قسوة مما هي عليه في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أنها قد أصابت آسيا والباسيفيكي أيضاً واقتربت بركود في نسب التوظيف وبخاصة في أوساط العمال الشباب ناهيك عن الأثر الواضح الذي تركته هذه الأزمة في أغلب الأحيان على العاملين في الاقتصاد غير المنظم. استجابة لذلك، عملت نظم الضمان الاجتماعي في الإقليم على تكييف تصاميمها وطوّرت التنسيق بين برامج المنافع مع التركيز أيضاً على تحقيق أهداف التوظيف الأوسع نطاقاً.

لقد استجابت نظم الضمان الاجتماعي إلى تحديات التوظيف الناجمة عن الأزمة بعدد من الطرق. فقد قام عدد من الدول بما فيها الفلبين بربط تدخلات الضمان الاجتماعي ببرامج الوظيفة وإعادة التدريب. أما في الصين، فقد سُمح للمنشآت التي تصارع الأزمة بتأخير دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي الخاصة بمنافع الصحة، والإعاقة، والبطالة أو حتى خفضها. في اليابان تمت توسعة تأمين البطالة ليشمل العمال لفترة مؤقتة، وخفض نسب الاقتطاعات، وتم تمديد فترة دفعات المنافع، وتم تطوير نظام تأمين البطالة الجزئية. في الأردن، رفعت منافع البطالة بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض مع رفع المزايا العائلية للأسر الفقيرة. وفي تايلاند، عملت مكاتب الضمان الاجتماعي في المحافظات على تسريع دفع منافع البطالة.

الكوارث الطبيعية

لقد جعلت آثار التغير المناخي والعدد المتزايد من الأحداث الشديدة وقسوتها المقترنة بالأثر المتزايد للنشاط البشري الإقليم مستضعفاً على نحو خاص أمام أثر الكوارث الطبيعية. في أغلب الأحيان، استجابت إدارات الضمان الاجتماعي إلى هذه الكوارث استجابة فاعلة بسبب استشرفاتها المسبق لما سيحدث، واتخاذها

الاستعدادات اللازمة، وإدارتها للمخاطر بما يضمن استجابتها بسرعة إلى الاحتياجات الناشئة عن الحدث المعني. الأمل هو أن تصبح مشاركة نظم الضمان الاجتماعي الأوسع نطاقاً في توقع أحداث المستقبل الشديدة عنصراً متزايد الأهمية ضمن استراتيجيات الحماية الاجتماعية القطرية (الوطنية) عبر الإقليم. من الممكن اتباع مثل عدد من الدول التي تمكّنت فعلاً من تحقيق هذا الأمر.

في نيوزيلندا، استطاع نظام الضمان الاجتماعي أن يستجيب بفاعلية وبسرعة للهزة الأرضية التي أصابت مدينة كنيسة المسيح Christchurch والتي هي أكبر مدينة في الجزيرة الجنوبية من نيوزيلندا. وفي الفلبين، تطلبت الفيضانات العارمة في شمالي البلاد مشاركة حيوية من مؤسسات الضمان الاجتماعي. وعقب الفيضانات في مطلع عام ٢٠١٢ في العديد من الولايات الأسترالية، قامت الهيئة الاسترالية لتعويضات التعافي من الكوارث والتي تديرها وزارة الخدمات الإنسانية بتوفير دفعات على شكل مبالغ مقطوعة إلى أولئك الذين تضرروا من الفيضانات.

الضمان الاجتماعي في اليابان والهزة الأرضية عام ٢٠١١ وتسونامي

استجابة إلى الهزة الأرضية التي شهدتها اليابان عام ٢٠١١، عمل الضمان الاجتماعي في اليابان على طرح أكثر من ٢٠٠ تدبير مختلف. بعضها كان بهدف الاستجابة إلى الاحتياجات قصيرة المدى بما فيها نشر المزيد من الكوادر الطبية، وتوفير المستلزمات الطبية، ودفع مبالغ تأمين خاص ضد التعطل عن العمل، ومراجعة تدابير السلامة المهنية وتعزيزها، والتسامح بالنسبة للمواعيد المحددة لسداد اقتطاعات الضمان الاجتماعي، وفتح أماكن النافذة الواحدة لتوفير المعلومات. اشتملت التدابير الأطول مدى على تخفيضات في دفعات المساهمة، وتمديد فترة التأمين ضد التعطل عن العمل، والتساهل في القواعد المحددة لمطالبات الناجين في حال فقدان أو اختفاء أحد أفراد العائلة.

على الرغم من صعوبة التنبؤ بموعد ومدى الكوارث الطبيعية التي تحدث لمرة واحدة، إلا أن ثمة توافقاً متزايداً على الآثار طويلة المدى للتطورات الأخرى. على سبيل المثال، التغير المناخي وارتفاع مستويات سطح البحر. يتيح هذا التوافق لإدارات الضمان الاجتماعي كما هو الحال في كيريباتي المجال لتطوير خطط استراتيجية للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات البيئية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة الحديثة للخدمات المحسنة

لتقديم خدمات مستدامة وفاعلة، تتطلب نظم الضمان الاجتماعي تدابير إدارية مصاحبة ودعمًا فنياً ملائماً قائماً على أحدث التقنيات. فلا عجب إذن أنه في زمن يشهد زيادة المحددات المالية وتشديد الرقابة العامة، أصبح ينظر وبشكل متزايد إلى التميّز الإداري على أنه أمر أساسي. بهذا الخصوص، لوحظت ثمانية اتجاهات مهمة في الإقليم:

- ١- تحقيق المزيد من التنسيق والكفاءة من خلال إصلاح الهياكل التنظيمية مع التركيز على ضم بعض الخدمات وتوحيدها تحت سقف واحد مع الانتقال إلى مستوى موحد من جودة الخدمات.
- ٢- التركيز على العمليات التشغيلية لتحسين تدفق العمل و"الطريقة اللينة" الموجهة جميعها نحو تعزيز الإدارة التنظيمية وفعاليتها.

٣- استخدام مؤشرات الأداء وصولاً إلى مستوى أفضل من الإدارة بما في ذلك معايير جودة الخدمة التي تسمح للمؤسسة أن تتابع مدى جودة أدائها واتخاذ القرار اللازم بشأن المجالات التي هي بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحسين.

٤- يعتبر الموظفون المتمكنون بالإضافة إلى مدونات السلوك عناصر رئيسية لأداء المؤسسة، وتماسكها أمام الشدائد، وحيويتها. سياسات الموارد البشرية القادرة على الاستجابة المطلوبة لاجتذاب، وتطوير الكوادر المؤهلة والاحتفاظ بها بالإضافة إلى استلهم الولاء للمؤسسة.

٥- تحظى إدارات الضمان الاجتماعي بأداة وقائية ومبادرة من خلال إدارة المخاطر ما يمكنها من فهم المخاطر التي تواجهها، وتقييمها وإما التخفيف منها، قبولها، أو إن أمكن نقلها.

٦- يؤدي استخدام البطاقات الذكية لتحسين الحصول على العضوية وتتبعها إلى إدخال تحسينات على الكفاءة والتخفيف من تكرار تقديم المنافع والمزايا عبر أكثر من جهة.

٧- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين الشمول، وجمع الاقطاعات، وتوزيع المنافع.

٨- تعمل "الخدمات الإلكترونية" التي تقدم الخدمات في أي وقت وأي مكان على إحداث ثورة في خدمات الضمان الاجتماعي المقدمة إذ أنها تتيح استجابات مخصصة لتلبية الاحتياجات الفردية لكل شخص على حده ومقابل كلفة منخفضة.

الارتقاء إلى مستوى التحديات

يطالعنا تقرير آسيا والباسيفيكي الصادر عن الإيسا بملاحظة رئيسية ألا وهي أن البيئة التي تعمل فيها إدارات الضمان الاجتماعي آخذة بالتعقيد أكثر فأكثر. فالتقييم الذي اشتمل عليه التقرير والمكون من أربع نقاط يفيد بأنه على الرغم من كل ما ذكر إلا أن الطريق إلى الأمام يبقى إيجابياً.

أولاً، الاعتماد الملحوظ للتدخلات المبكرة والاستشرافية من قبل نُظُم الضمان الاجتماعي للاستجابة إلى المخاطر والقلق قد أصبح ضرورة. ثانياً، توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي ليعطي الفئات المستضعفة مثل أولئك الذين يعملون في الاقتصادات غير المنظمة والريفية ممكن ويحدث آثاراً إيجابية. ثالثاً، ينظر إلى نظم الضمان الاجتماعي وبشكل متزايد على أنها عنصر رئيسي من عناصر التنسيق والاستجابات القطرية القوية للصدمات، والأزمات، والكوارث الطبيعية ما يعزز حضور هذه النظم ويقوي الدعم العام لها. رابعاً، تحقيق المزيد من التحسينات في الخدمات التي تقدمها إدارات الضمان الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطبيق الملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة الحديثة.

عند استشراف المستقبل، يمكننا استخلاص خمسة مواضيع رئيسية من التقرير تستدعي المزيد من البحث والتحقيق من جانب مؤسسات الضمان الموجودة في إقليم آسيا والباسيفيكي وتمتع بعضوية الإيسا.

١- لنهوض بالأدوار الحالية والمجددة لنظم الضمان الاجتماعي، لا بد من وجود آليات تمويل ملائمة وقوية.

٢- يجب أن يكون الهدف من التجديد في الضمان الاجتماعي تصميم النهج اللازمة للاستجابة لمختلف الأوضاع الخارجية وتلبية الاحتياجات المعقدة. كما يجب أن يمكن من تقديم المنافع والخدمات المعيارية لمختلف الفئات السكانية بمن فيها العاملون في الاقتصادات غير المنظمة والريفية. تصبح النهج المصممة حسب الطلب أكثر سهولة إذا اقترنت بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكنها تتطلب بالقدر ذاته إدارة مرنة ومستوى ملائماً من اللامركزية، وتفويض الصلاحيات، وتمكين كوادر الضمان الاجتماعي.

٣- من الممكن للنهج المصمم بشكل متزايد حسب الطلب أن يؤدي إلى تجزئة المنافع والخدمات. ينبغي أن يتجنب البرنامج القوي ازدواجية المنافع، وعدم توافق الحوافز، والاستخدام غير الكفؤ للموارد.

٤- من المتطلبات السابقة الرئيسية لمعالجة تحديات التجزئة التنسيق مع باقي الفئات المؤثرة/المتأثرة (الفئات المهتمة). يعتبر التنسيق ضرورياً عند انتقال إدارات الضمان الاجتماعي إلى مجالات جديدة حيث من الممكن الاستفادة من الخبرات الخارجية وبخاصة بالنسبة للاستجابات إلى الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

٥- على الرغم من تصاعد الاعتراف بدور الضمان الاجتماعي المتطور في المجتمع، ما زالت الحاجة تدعو إلى تقييم آثاره الإيجابية بالكامل. على سبيل المثال، لا بد من بذل المزيد من الجهود للمساعدة في تصميم التدخلات اللازمة للتوقع، والتخفيف، وإن أمكن الوقاية من الآثار المحبطة للأحداث التي تنطوي على المخاطر.

المصدر

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا). ٢٠١٢. آسيا والباسيفيكي: تلبية الاحتياجات المعقدة من خلال ضمان اجتماعي مُجدد ومبادر (التطورات والاتجاهات). جنيف، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا). هي المنظمة الدولية الرائدة في جمع إدارات ووكالات الضمان الاجتماعي معاً. توفر الجمعية المعلومات والبحوث والنصح والإرشاد والملتقيات للأعضاء من أجل بناء ودعم سياسات وأنظمة الضمان الاجتماعي الحيوية حول العالم.

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int